

دار الحياة

**المؤتمر المصرفي العربي ينعقد في بيروت لدرس اقتراحات مجموعة العشرين
الأربعاء، ١١ نوفمبر ٢٠٠٩
بيروت - «الحياة»**

أكد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طرييه، أن المنطقة العربية «تتمتع بإمكانات الاستثمار الآمن، في حال عملت على مقاربات استراتيجية سواء بالمشاركة مع غيرها أو بمفردها، لمواجهة انعكاسات الأزمة العالمية». واعتبر في مؤتمر صحفي عقده أمس، لإعلان عقد المؤتمر المصرفي العربي السنوي لهذه السنة في بيروت، أن ارتفاع سعر الذهب «مؤشر إلى مرض الاقتصاد العالمي، وليس تحسّن النظرة إلى الذهب».

واعتبر أن المؤتمر، الذي يعقد في ١٩ و ٢٠ من هذا الشهر في فندق فينيسيا انتركوتنينتال بعنوان «الاستثمار العربي البيئي في ظل نظام اقتصادي عالمي مستجد»، يلتئم في «مرحلة صعبة إذ لا يزال العالم يعاني تداعيات أزمة المال، على رغم أن المصارف العربية في معظمها أعلنت نتائجها للأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية، وهي تتجه إلى تحقيق نمو معتدل في الأرباح يقارب ٦ في المئة نهاية السنة. كما أن المجموعات الدولية لا تزال تبحث عن حلول ثابتة وناجعة لمواجهة الأزمة ومنع تكرارها». لذا أكد أهمية المؤتمر الذي «نريده حدثاً يسلط الضوء على المقاربة الجديدة الواجب على صناع القرار الاقتصادي العربي أن يقوموا بها في موضوع الاستثمار البيئي العربي وكيفية خدمة الاقتصادات العربية، ضمن بيئتها» .

وعرض طرييه أبرز محاور المؤتمر، التي ستتناول الإطار العام للنظام المالي العالمي المستجد في ضوء مقترحات لجان مجموعة العشرين، والدور الاستثماري المتزايد للمصارف الإسلامية في ظل هذا النظام، ودور السلطات الرقابية في التخفيف من الأخطار المصرفية والمالية، والاستثمار العربي البيئي (الفرص والتحديات) ودور المصارف العربية في تمويل المؤسسات، وتمويل المشاريع المتوسطة والكبيرة والبنية التحتية في المنطقة العربية، والقروض الصغيرة، ودور القطاعين العام والخاص في حفز الاستثمار العربي البيئي».

وحضّ على «زيادة حجم تدفقات الاستثمارات البينية العربية»، لافتاً إلى أن حجمها «لا يتناسب مع إمكانات مؤسساتنا المالية والمصرفية». وأشار إلى أنه «ارتفع من ١٨ بليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى ٣٤ بليوناً عام ٢٠٠٨، ويمثل هذا الرقم الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية المرتفعة، بمبلغ ١٨ بليون دولار لتبلغ ٨٩,٢ بليون دولار في مقابل ٧٠,٣ بليون عام ٢٠٠٧»

واعتبر طرييه أن السيولة الموجودة لدى القطاع المصرفي اللبناني، «ستكون في خدمة الاقتصاد»، متوقفاً أن يعود المستثمرون إلى «إطلاق المشاريع». ورأى أن «لدينا فرصة تاريخية للنهوض بلبنان، نتيجة حسن أداء القطاع المصرفي اللبناني والبنك المركزي وتشكيل الحكومة»، معتبراً أنها «تبشر بأداء جيد، وستكون نقطة انطلاق للبنان الحديث». وأكد استمرار القطاع المصرفي في تمويل الدولة والقطاع الخاص، لافتاً إلى أن «حجم تمويل الأخير يوازي الدخل القومي» .

وعن ارتفاع سعر الذهب، أوضح طرييه أنه «مؤشر لمرض الاقتصاد العالمي، وليس تحسّن النظرة إلى الذهب، الذي يمثل احتياطاً في الأزمات»، وأن سرعة تسجيله «تعني أن الأزمة لا تزال مستشرية. لذا تعاكس التطمينات، التي تعلنها المرجعيات الدولية عن انحسارها»